# دور مؤسسات النزاهة في دعم أهداف التنمية المستدامة

**رؤى حسين أحمد**
**Roaa23.lit.ar.hum@uodiyala.edu.iq**
**جامعة ديالى/ كلية التربية المقداد**
**م.د سناء ضاري زيدان**
**sana.dhari@uodiyala.edu.iq**
**جامعة ديالى/ كلية التربية المقداد**

**الملخص**
أسهمت مؤسسات النزاهة بشكل كبير في تحقيق ركائز التنمية المستدامة بوصفها عاملاً حيوياً في الواقع التنفيذي التي كما حددتها الأمم المتحدة في ضمن خطة (2030م)، لذلك تعد هذه المؤسسات ضمانًا للشفافية والمساءلة التي تلعب دوراً رئيساً في الأداء الحكومي ومؤسساتها بصنفيهما العام والخاص على حد سواء، مما ساعد على تحقيق نتائج تلك التنمية بكفاءة عالية من الفعالية مع مراعاة ان مؤسسة النزاهة بهيئتها التنظيمية تعمل على الالتزام بالمعايير الأخلاقية وفق القوانين والأنظمة المتاحة لها مع التنفيذ لتلك السياسات والمشاريع التابعة لها ونعني بها التنموية، كما شملت هذه المؤسسات هيئات أخرى متمثلة بمكاتب مكافحة الفساد وأجهزة التدقيق وأمينة المظالم، فضلاً عن المؤسسات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة، لذلك قدم بحثنا هذا دور المؤسسات ونتاجاتها في تحقيق فعالية التنمية المستدامة مع التأكيد على الحاجة العلمية لتحقيق التنمية بأقطابها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة)، إذ يبحث سياق العنوان (البحث) عن آلية مكافحة الفساد وتحيق نتائج ذات شفافية تعد عاملاً حيوياً تضمن بوساطتها نجاح الأهداف، كما تستعرض الدراسة بيان حالة المؤسسات وعلاقتها بالنزاهة من حيث التنمية المستدامة تحديداً كما نص عليه الهدف السادس عشر الخاص بالحكم الرشيد والعدالة.

**الكلمات المفتاحية** : النزاهة، أهداف التنمية المستدامة، مكافحة الفساد، الشفافية، المساءلة

# The Role of Integrity Institutions in Supporting the Sustainable Development Goals

**Roaa Hussien Ahmed**
**u.iqRoaa23.lit.ar.hum@uodiyala.ed**
**University of Diyala / Al- Muqdad, College of Education**
**Dr. Sanaa Dhari Zidane**
**sana.dhari@uodiyala.edu.iq**
**University of Diyala / Al- Muqdad, College of Education**

## Abstract

Integrity institutions are vital factors that significantly contribute to achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), as defined in the United Nations 2030 Agenda. These institutions play a central role in ensuring transparency and accountability in government performance and in public and private institutions, helping to implement the SDGs efficiently and effectively. Integrity institutions are regulatory and support bodies that ensure adherence to ethical and legal standards in the implementation of development policies and projects. These institutions include government agencies such as anti-corruption offices, audit bodies, and ombudspersons, as well as non-governmental organizations that promote transparency and accountability. This research examines the role of integrity institutions in supporting the achievement of the 2030 SDGs, within the framework of the global need to achieve balanced economic, social, and environmental development. It examines anti-corruption mechanisms and the achievement of transparency and accountability as vital factors for ensuring the successful implementation of these goals. It reviews case studies of several international and regional institutions that contribute to combating corruption and promoting integrity, focusing on the relationship between these institutions and the SDGs, particularly with regard to Goal 16 on good governance and justice.

**Keywords**: Integrity, Sustainable Development Goals(SDGs), Anti-corruption, Transparency, Accountability.

## المبحث الأول: الاطار العام

### 1. 1 المقدمة

بعد عامين تمامًا من موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على "خطة التنمية المستدامة 2030"، تم اتخاذ خطوات مهمة في سبيل الامتثال لهذه الوثيقة الاستثنائية، التي تُمثل الاستراتيجية العالمية الرسمية للعمل من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكوكب الأرض وجميع الكائنات الحية عليه. تُمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المُشار إليها تعبيرًا واضحًا عن وحدة الهدف، إذ تشمل مجموعة متوازنة من التدابير لتعزيز التقدم الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مع معالجة التفاوتات بين البلدان الصناعية والنامية في الوقت ذاته [1] . ويسعى مجتمع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال طرح نقاش شامل، إلى تحديد كيفية تأثير المعرفة الرصينة في سد الفجوة القائمة بين الفهم والممارسة فيما يتعلق بمعالجة مشاكل الاستدامة الحالية والمستقبلية، وذلك في إطار الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة. إلى جانب مناقشة إمكانات أهداف التنمية المستدامة في تعزيز هذا التوجه، الذي يُركّز على الدور المحوري الذي يمكن ان تضطلع به مؤسسات النزاهة في تعزيز الترويج للممارسات الرامية إلى الحفاظ على جودة الخدمات الصديقة للبيئة والتي تتسم بالشمولية والأخلاقية، وتسهيلها ومتابعتها وتنفيذها. تُشير ثلاث دراسات حالة إلى قضايا تتعلق بالتنمية المستدامة، مع التركيز على نطاق هيئات التنظيمية ذات الافق العالمي، وتُعرض هذه الحالات لتوضيح مناهج متنوعة حول أفضل السبل لإدارة أهداف التنمية المستدامة.

1.1 الخلفية مع اعتماد وثيقة "خطة التنمية المستدامة 2010-2030" في 25 ايلول/ سبتمر 2015، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوة بالغة الاهمية نحو عالم أكثر مساواة وعدلاً وأمانًا وصحة. وتُعد هذه الوثيقة، الطموحة والشاملة، غير مسبوقة إذ تعكس جهدًا مشتركًا عالميًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة [2] .

### 2.1 مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث تكمن في تأثير الفساد وضعف في النزاهة على فعالية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ يعيق الفساد توجيه الموارد بشكل عادل ويقلل من كفاءة السياسات العامة. كما أن غياب الشفافية والمساءلة تحد من قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على تحقيق التقدم المطلوب في هذه الأهداف.

### 3.1 هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور مؤسسات النزاهة في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ولاسيما فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، والمساهمة في تحسين الحوكمة الرشيدة على المستوى العالمي والمحلي.

### 4.1 أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في إبراز كيفية مساهمة مؤسسات النزاهة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البلدان التي تعاني من الفساد أو ضعف

الحوكمة. كما يسهم البحث في توجيه السياسات العامة نحو تعزيز النزاهة في المؤسسات، مما يفضي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من الهدر،و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### 5.1 نطاق البحث

يتناول هذا البحث دور مؤسسات النزاهة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة حالات دولية وإقليمية محدودة، مع التركيز على التحديات والفرص في هذا المجال، ويقتصر نطاق البحث على الفترة الزمنية الممتدة من 2015 حتى 2025.

## المبحث الثاني

### 1.2 مفهوم مؤسسات النزاهة

إن الفهم الجيد للمؤسسات القائمة على النزاهة يعد أمرًا أساسيًا لتلبية التزام الأمم المتحدة بسيادة القانون في تنفيذ الهدف السادس عشر من أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

مؤسسة النزاهة هي مجموعة من الأخلاقيات والقوانين والسياسات والممارسات والتقاليد والثقافة، المتضافرة في دعمها، والملتزمة بمعالجة القضايا المتعلقة بالنزاهة العامة، بغض النظر عن الجهة التي تتبعها، والتي تُعزز الأهداف ذاتها. إن استقلالية كل ركيزة أساسية تعد ضرورية لضمان ممارسة الضوابط والتوازنات فيما بينها، وكسب ثقة الجمهور، ولضمان فعالية التفاعل بين هذه الركائز، ينبغي أن يكون هناك مستوى عالٍ من التعاون فيما بينها. وهذا هو جوهر مكافحة "ثقافة الإفلات من العقاب" ومنع الفساد، وإن كان مكلفًا. ويشير تنوع مؤسسات النزاهة في ولاياتها وأقسامها التنظيمية وعلاقاتها إلى التزام يتجاوز التركيز الموضوعي على نزاهة الخدمة المدنية الدولية، على الرغم من تجذره في الأدلة التجريبية لأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة.اما النهج الحالي لفهم مؤسسات النزاهة فيجمع نتائج الابحاث المتعلقة بمؤسسات النزاهة في حكومتي إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية،خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2014، من أبحاث السياسات القائمة على الأدلة إلى إعادة التصميم مع الأخذ بعين الاعتبار آثار التحقيقات في مقر الأمم المتحدة بين عامي 2013 و2014 [3] .

### 2.2 مفهوم التنمية المستدامة

ان هدف التنمية المستدامة (SDG) هو وثيقة اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015، وتُعد دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع الجميع بالرخاء والسلام. و يتكون هذا البرنامج من 17 هدفًا تُعالج مجموعة من التحديات الحرجة التي تواجهها جميع الدول في الوقت الراهن. وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في الفترة من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2030. توجد العديد من الطرق التي يُمكن للجامعات من خلالها المساهمة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل المجالات المهمة التي

تلعب فيها الجامعات دورًا فاعلًا :للشؤون المالية، والموارد البشرية، والمكتبات، والشبكات، والتدريب، والسياسات، والبحث، والخدمات، وتدريب الطلاب، والتنمية المستدامة، وغيرها. و تدور الأنشطة المتخصصة الأخرى حول المساهمات القيّمة التي يقدمها العلماء في تعزيز الفهم العالمي، والابتكار والتحفيز الفكري، وزيادة الوعي العام، وتعزيز الثقافات المحصنة. تُقدم الأمم المتحدة، إلى جانب المنتدى السياسي رفيع المستوى، مراجعة سنوية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد المراقبة والمراجعة صياغة جزءًا اساسيًا من هذا البرنامج، حيث تلعب دورًا حيويًا ، وتسهم الجامعات من خلال آليات النزاهة المؤسسية الخاصة بها مثل مؤسسات التعليم العالي والهيئات الأخلاقيات الموضوعة في إحداث تأثير كبير على المناقشات وصنع السياسات الداعمة لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وكما ان التقييم الشامل لهذه الآليات، سواء الداخلية أو الخارجية لأعضاء هيئة التدريس، يسهم في حماية نزاهتهم من الانتهاكات، ويساعد في الكشف عن مكامن الضعف . ومع ان معايير التقييم يجب ان تتضمن ضوابط وتوازنات، يجب ألا انه لا ينبغي ان تكون آليات الرقابة ذات طابع شعبوي أو قابلة للتجاوز[4] .

**3.2 أنواع مؤسسات النزاهة**

توجد مجموعة متنوعة من المؤسسات ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ويمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بـ "مؤسسات النزاهة". وتشمل الرؤية المقترحة لهذا التصنيف طيفًا واسعًا من المؤسسات، وإلى جانب القطاعات والأنشطة الرئيسية التي تسهم مجتمعة في دعم النزاهة ومنع الفساد، من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة. ويمثل اعتماد الأخير خطة التنمية لعام 2030، بما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر و169 غاية، خلفية مناسبة لهذه المناقشة. إذ يمثل الهدف الأخير في خطة عام 2030 هو هدف "تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، والذي يتكون من أهداف لمساعدة البلدان النامية في مجالات التجارة والديون والسياسات. ومع ذلك، في الهدف 16، تلتزم بعض البلدان المتقدمة أيضًا بالدعم بأموال مستدامة ومخصصة بطرق مبتكرة [5] .

وقد تم اقتراح ثلاثة مستويات وتسع مؤسسات تشكل ما يعرف بـ كبسولات النزاهة والفساد. تُوضّح هذه الرؤية من خلال ثلاثة نماذج أو رسوم بيانية. يشير النموذج الثالث إلى أن الفساد يُغذّيه الجشع ويتفاقم بالتساهل، وأن الحل يكمن في سد الثغرات من خلال الامتثال والإنفاذ. ويُقترح وضع خريطة أكثر تنظيمًا وموضوعية لواقع مؤسسات النزاهة والفساد، تستند إلى مراجعة شاملة للأدبيات، وتراعي التحليل المقارن بين البلدان على المستوى الدولي. وتشمل هذه الرؤية ركائز تُعبر عن مؤسسات أو قطاعات أو أنشطة نزاهة تقليدية وحديثة وحديثة تسهم في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى جانب ركائز مرتبطة بسياسات الحوكمة والتنمية. [6]

قد تختلف المهام والاختصاصات الرسمية للمؤسسات المعنية بأحد جوانب النزاهة العامة أكثر (مثل مكافحة الفساد، والحماية الفعالة لحقوق الإنسان، والإجراءات القانونية الواجبة، والتزامات الأقليات) وخصائصها المؤسسية اختلافًا كبيرًا. ومع ذلك، يمكن تصنيف هذه الآليات والمؤسسات المختلفة في أربع فئات رئيسية:

المؤسسات الحكومية خارج نطاق السلطة القضائية (مثل الرئيس، وأمناء المظالم)؛ وهيئات الادعاء العام ذات الصلة بتخصصات أخرى (مثل محامي الشعب)، والهيئات الحكومية لمكافحة الفساد؛ والمؤسسات القضائية الحكومية (مثل مجلس الدولة (فرنسا)) [7] .

**4.2 أهداف التنمية المستدامة**

أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام 2015 وثيقةً تاريخية تُعرف بـ"خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي تتضمن مجموعة من التدابير غير المسبوقة، والرامية إلى تحقيق التوازن بين التقدّم الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وحماية البيئة. ومن أبرز نتائج هذه الخطة "أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر"، التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتحسين مستوى الرفاه والصحة في العالم. وقد قامت العديد من الدول والمنظمات بدراسة هذه الأهداف بعناية، لبحث سبل التصدي الفعّال للتحديات المرتبطة بتحقيق الاستدامة.

تُعدّ التساؤلات المتعلقة بنزاهة الممارسات داخل المؤسسات من العوامل بالغة الأهمية في نجاح جهود التنمية المستدامة، وتحقيق أهدافها. ويُعزى ذلك إلى أن الفساد يُضعف جدوى السياسات العامة، ويؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد، ويُعيق تنفيذ الممارسات الجيدة، كما يُفضي إلى استخدام السلطة لأغراض غير مشروعة. أما في حال تمتع المؤسسات بالنزاهة، فإن تنفيذ السياسات العامة المرتبطة بالتنمية المستدامة يُصبح أكثر كفاءة وفاعلية.

وبعد الاعتراف الدولي الوارد في تقارير صادرة عن مؤتمرات عالمية، شكّلت قمة تونس إجماعًا على أهمية "بناء شبكة من الأنظمة لتبادل الأفكار عالميًا، بحيث يُتاح لكل فرد تحمّل كلفة الوصول إلى المعرفة"، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف. وقد أثارت "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي أُقرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية التحقق من آليات التنفيذ، من خلال 17 هدفًا إنمائيًا أُرفقت بوثيقةٍ شاملة، تتضمن بنودًا وتوصيات عامة حول وسائل التنفيذ، إلى جانب الدعوة إلى إقامة تحالف عالمي لدعم الجهود.

وتظل الدولة، بصفتها الطرف الأعلى في الالتزام بالتنفيذ، مسؤولة عن احترام قواعد القانون، وأحكام الدساتير، والمعاهدات المسجلة لدى محكمة العدل الدولية، باعتبارها المرجعية القانونية الدولية في هذا السياق 【8】 .

**5.2 أهمية أهداف التنمية المستدامة للتنمية العالمية**

يُعدّ تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة — الاقتصادية والاجتماعية والبيئية — محور اهتمام رئيس في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ويُبرز هذا التركيز ضرورةَ إعطاء الأولوية للإنسان والكوكب، إلى الحدّ الذي يجعل "العالم الذي يستثمر في شعبه وبيئته واقتصاده أكثر حظًّا في تحقيق الازدهار في هذه الأبعاد الثلاثة"، كما جاء في تقارير مؤسسات النزاهة الاثنتي عشرة من مختلف أنحاء العالم. وتسهم هذه التقارير في تسليط الضوء على التنمية المستدامة بوصفها أساسًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرةً إلى أنه لا ينبغي اعتبارها مجرد عنصر إضافي، بل "الخيط الذهبي" الذي يربط الأهداف وغاياتها معًا.

علاوةً على ذلك، يُشار صراحةً إلى الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وكثيرًا ما يُسهب في شرح تعقيد هذا الترابط. ورغم التحذير من مخاطر الفشل البنيوي، فإن التركيز الأكثر شيوعًا ينصبّ على الروابط بين الأهداف والغايات المتعلقة بالإنسان والبيئة، أو تلك التي تبيّن أهمية المجتمعات السلمية والشاملة كأساس لتشجيع الشراكات الدولية. ونادرًا ما يُذكر الترابط الجوهري بين أهداف التنمية المستدامة، أو تُثار مسألة "التحرر من القيود التقليدية التي تُقيد عمل الأمم المتحدة"، كما لا يوجد اعتراف صريح بوجود تسلسل هرمي محتمل بين الأهداف، إذ تُعتبر جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متساوية في الوزن والأهمية.

ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، حظيت هذه الأهداف باهتمام متزايد من قبل المؤسسات التنموية الدولية والمحلية. وتُعد الحكومات الأفريقية من بين الموقعين على هذه الأهداف، ويُنتظر منها دعم تنفيذها من خلال أدوارها كجهات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري استكشاف الدور الذي تؤديه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى جانب مؤسسات النزاهة، في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتُظهر الدراسات وجود فجوة معرفية كبيرة في الفكر الأكاديمي المعاصر حول أدوار مؤسسات النزاهة في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في السياق الأفريقي، حيث يزداد الاعتراف من قِبل منظمات التنمية الدولية بأهمية الحكم الرشيد ومبادرات مكافحة الفساد في تعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة[10]. ومن المهم فهم طبيعة مؤسسات النزاهة ونطاق عملها وأشكالها المختلفة. فعلى الرغم أن مؤسسات تدعم النزاهة وُجدت بأشكال متعددة منذ آلاف السنين، لا يزال هناك افتقار إلى إجماع واضح حول تعريفها وتصنيفها. وقد تشمل هذه المؤسسات في سياق أهداف التنمية المستدامة وضع وإنفاذ القوانين والمعايير، وآليات الامتثال الفعّالة. ويمكن أن تتخذ هذه المؤسسات أشكالًا تنفيذية أو تشريعية أو قضائية في الدول الديمقراطية الراسخة، أو تكون مؤسسات متخصصة أو موحدة في الديمقراطيات النامية أو الناشئة أو المتحوّلة[11].

### 6.2 تعزيز المساءلة والشفافية

يجب على الدول التي تنضم إلى الجهود الرامية إلى إنهاء استراتيجيات التهرب الضريبي القانونية — وإن كانت فاسدة وغير عادلة — والتي تُسهّلها أيضًا شبكة التمويل الدولية، أن تُطابق الأقوال بالأفعال، وأن تسد جميع الثغرات ذات الصلة. كما يمكن لهذه الدول تعزيز ترتيبات الرقابة العامة على التدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة، أو أنظمة الدفع المُيسّرة التي تؤثر سلبًا على بلدانها، أو تلك المرتبطة بشركات أجنبية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يُشكّل النفوذ غير المبرر للشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك الضغط لإفشال أو تخفيف اللوائح التنظيمية، والتخطيط الضريبي العدواني، والفساد، وغسيل الأموال، عائقًا رئيسًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التلاعب بالقوانين أو المعاهدات التي أُرسيت ديمقراطيًا — بما في ذلك من خلال بنود مُعقّدة تخدم مصالح خاصة لصالح عدد محدود من الشركات على حساب الموارد العالمية المشتركة — لا يؤدي فقط

إلى تقويض العديد من أهداف التنمية المستدامة، بل يُهدد الديمقراطية أيضًا. وقد تمنع محاولات فرض سيادة الشركات أو تجاوز المحاكم الوطنية، إذا ما تم اعتمادها، أي جهد فعّال في التصدي للممارسات الضارة أو لتقليص أهداف التنمية المستدامة. لذلك، من الضروري تسخير الجهات الفاعلة غير الحكومية بشكل عام لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب النظر إلى هذه الجهات بوصفها عوامل يمكن أن تُعيق أو تُسهم في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما في ضوء تأثيراتها على مؤسسات النزاهة. فعلى سبيل المثال، يُظهر توجيه أصحاب المصلحة لمصالحهم الخاصة نحو التنمية المستدامة — سواء أكانت أنظمة أو شركات أو جهات دولية أو منظمات مجتمع مدني — دورًا في تعزيز تماسك السياسات من أجل التنمية، ومعالجة فجوات الكفاءة ومسألة الاستحواذ. علاوة على ذلك، فإن رصد عناصر ضمان الحوكمة الرشيدة أمرٌ ضروري، ويعكس في بعض الأحيان تكلفة مباشرة. وبينما يُعدّ رصد أداء الحوكمة في معظم البلدان عمليةً مثيرة للجدل وغامضة بل ومضللة أحيانًا عبر أبعاد متعددة — بما في ذلك ضوابط الميزانية أو استحواذ الدولة — فقد تُصبح المراقبة العامة شبه مستحيلة أو باهظة التكلفة. ونتيجة لذلك، يُترك الكثير من هذا العبء على عاتق الجهات الفاعلة الأخرى لمواجهة التحديات، أو لتفعيل المراقبة التي تُحفّز الأداء المسؤول والشفاف من قِبل الحكومات والشركات متعددة الجنسيات. ويُعدّ تعزيز الوصول إلى المعلومات الرسمية خطوة إيجابية في هذا السياق، إذ يتماشى مع ترتيبات الشفافية والانفتاح العام التي تُسهم في الحد من الفساد والمحسوبية. وتُعد البيانات المفتوحة من المواد الأساسية لمراقبة الأنشطة، كما يُظهر ما ورد في المصدر [12]، الذي يُمثّل مدخلًا أوليًا للتحليل التجريبي لبعض الجوانب المشار إليها، استنادًا إلى بيانات نظام الإبلاغ المشترك. وتُحلل العوامل المؤثرة في فعالية مبادرات الشفافية في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وسلوك التخطيط الضريبي العدواني، بالاعتماد على قاعدة بيانات جديدة واسعة أُنشئت خصيصًا لهذا الغرض، لتحليل سياق الانفتاح ونظام الحوكمة الأوسع بكفاءة [13]

**7.2 التحديات التي تواجه مؤسسات النزاهة**

تم تنفيذ 42% من جميع توصيات التدقيق في قطاع النفط والغاز النيجيري، وفقًا للمصدر [14]، وهي أعلى نسبة تنفيذ في أي قطاع. وتُمكّن عائدات النفط المرتفعة الحكومة من تلبية معظم طلباتها للحصول على تمويل من لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، ما قد يُسهم في مكافحة الفساد. وقد سُلّط الضوء مؤخرًا على تحديات تواجهها مؤسسات مكافحة الفساد، ففي أبريل 2018، ضبطت لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية 1.08 مليار نيرة نيجيرية موزعة في 31 صندوقًا، كانت مخبّأة في أحد المباني بإحدى المدن الشمالية. وتبيّن أن مكتبًا انتخابيًا خزّن الأموال بطريقة غير قانونية بقصد استخدامها خلال الانتخابات في ممارسات مثل شراء الأصوات.

تعمل مؤسسات التدقيق في بيئة تنشط فيها كذلك وكالات مكافحة الفساد ووكالات إنفاذ القانون، ما يُعقّد جهود مكافحة الفساد، ويتطلب تنسيقًا بين الوكالات لضمان تكامل أنشطتها وتجنّب التضارب. ولذا، يتم تطوير أدوات لتعزيز التواصل والتعاون بين مؤسسات مكافحة الفساد. وبالمثل، ينبغي لمؤسسات التدقيق أن تسعى لبناء

علاقات فعالة مع مؤسسة التدقيق العليا (SAI) والهيئات الحكومية الأخرى ذات التفويض بمراقبة نزاهة القطاع العام، مع التأكيد على أهمية العمل بانسجام، وضمان عدم تسريب المعلومات السرية التي قد تُعرض التحقيقات الجنائية للخطر. وغالبًا ما تُقيّد الاعتبارات السياسية من قبل أصحاب المصلحة في مؤسسات التدقيق فعالية المؤسسة واستقلاليتها. ويُعد توحيد الجهود في مكافحة الفساد السبيل الأمثل للدول لمواجهة هذه الآفة على المستويين الوطني والدولي 【15】 .

يمكن لمجموعة منسّقة من مؤسسات النزاهة مكافحة الفساد بفعالية. وهناك توقعات متزايدة بأن تتحمل أجهزة الرقابة العليا مسؤوليات مباشرة في هذا المجال، إلا أنها غالبًا ما تفضل العمل بأسلوب أقل صدامًا، ما يُفضي إلى نتائج غير واضحة وغير متوقعة. وبالتالي، فإن وجود مثل هذه الأجهزة قد يُقلل من فعالية أجهزة الرقابة الأخرى، ويؤدي إلى انخفاض عام في مستوى الكشف عن الفساد. كما أن العلاقة بين أجهزة النزاهة والجهات الفاسدة تحدد مدى فاعلية التحقيقات في إزالة الفساد. ويساعد التحليل النظري الشامل في فهم أفضل لتقنيات التحقيق في الفساد، ويُسهم في تطوير استراتيجيات تدقيق مناسبة وتدريب المعنيين على أساليب التحقيق الممكنة. وقد أظهر التحليل أن تصرّف جهاز الرقابة كطرف متحيّز، من خلال استهداف الحزب الحاكم إذا وصل إلى السلطة من خلال المعارضة، يزيد من احتمال إقصاء المسؤولين الفاسدين. أما إذا تبنّى جهاز الرقابة العليا نهجًا أكثر انضباطًا، وحقق في المخالفات بصرف النظر عن الانتماءات السياسية، فإن فرص إزالة الفساد تظل مماثلة لتلك التي تتحقق عند التحقيق بشكل عشوائي مع المعارضة 【16】 .

يتأثر دعم المكتبة الحالي بتخفيضات الميزانية. فقد بلغت مخصصات السنة المالية 2015 للمكتبة 137 مليون دولار، في حين بلغ التزامها الفعلي 146 مليون دولار. وتُدفع رواتب ونفقات المكتبة بالدولار الأمريكي. وبالقياس إلى الروبية، من المتوقع أن تفقد المكتبة 22% من قوتها الشرائية في السنة المالية 2016 مقارنة بالسنة المالية 2015. يُشار إلى أن معدل التضخم في الهند والولايات المتحدة متقارب (6% سنويًا)، باستثناء التقلبات الدورية الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف. ومع ذلك، تستمر تكلفة البرنامج في الارتفاع، سواء بالروبية أو بالدولار. في هذا السياق، من المناسب أولًا تعريف "مؤسسة النزاهة". تُعرَّف مؤسسة النزاهة بأنها وكالة أُنشئت لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة، وتؤدي أدوارًا متنوعة ضمن هذا الإطار الأوسع. يتركز الاهتمام على المؤسسات التي تُناط بها وظائف رقابية، مثل مؤسسات التدقيق العليا، ومكاتب أمناء المظالم، ووكالات مكافحة الفساد، وهيئات إدارة الانتخابات. وتُوصف هذه المؤسسات بأنها "مؤسسات النزاهة" لتعكس دورها المشترك في مراقبة استخدام الموارد العامة وتوفير المساءلة بشأنها. وفي بعض الحالات الحديثة، مثل أوغندا، أُنشئت مؤسسة نزاهة جديدة على هيئة هيئة تفتيش حكومية. تشمل أهداف الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة، ودعم صنع القرار الشامل والتشاركي والتمثيلي، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات 【17】 .

تُعد الثقة بين المواطنين ومسؤولي حكومتهم وممثليهم المنتخبين عنصرًا أساسيًا لأي نظام حكم رشيد. ففي غياب الثقة، يصبح المواطنون أكثر تشككًا تجاه النظام السياسي. وترتفع مستويات الثقة عندما تُؤدي الحكومة واجباتها بكفاءة وفق التوقعات. وعلى النقيض، فإن الإخفاق في الوفاء بالوعود، أو ضعف تقديم الخدمات، أو معاداة المواطنين، كلها عوامل تؤدي إلى تآكل هذه الثقة. تحتاج الحكومة إلى ثقة المواطنين لأنها تُدير أموالهم (الضرائب). فإذا تلاشت الثقة، تلاشت شرعية العلاقة بين الحكومة والشعب. ويهدف النموذج الجديد للموازنة العامة إلى تعزيز مفاهيم النزاهة وتحسين المساءلة في استخدام المال العام. ولمواكبة البيئة الاجتماعية والتكنولوجية سريعة التغير، ينبغي على المديرين التركيز على الجوانب الإدارية لأعمالهم. ويُتوقع من مقدّمي الخدمات العامة تقديم منتجات بأعلى جودة وأفضل قيمة، بما يحقق الكفاءة والفعالية والاستخدام الاقتصادي للموارد. وبالمقابل، فإن توفير خدمات عامة جيدة، والاستجابة لشكاوى المواطنين، وترسيخ ثقافة المساءلة، وتعزيز الحوكمة، والإدارة العادلة للميزانيات، كلها عوامل تُسهم في استعادة ثقة الجمهور في الخدمات العامة 【18】 .

**8.2 استراتيجيات تعزيز مؤسسات النزاهة**

تُعدّ المؤسسات التي تعزز النزاهة، والتي سيُشار إليها فيما يلي باسم "مؤسسات النزاهة"، جهات فاعلة رئيسية في المجالات المدنية والجنائية والإدارية لأي استراتيجية حكومية منفتحة. وعند تعزيزها، فإن هذه المؤسسات تمتلك القدرة على منع الفساد وملاحقته وردعه. تُؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما تتضمنه من 17 هدفًا، على أهمية ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمعات، حيث تطلب من الحكومات حول العالم "الحدّ بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما". لذلك، ينبغي تعزيز مؤسسات النزاهة بشكل أكبر، لتكون جزءًا لا يتجزأ من مبادرات التعاون بين دول الشمال والجنوب، وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشمل استخدام مؤسسات النزاهة، والغرض من هذا التقرير، خمسة مستويات لبناء القدرات: *الإطار التشريعي، والثقافة الاستراتيجية، والموارد البشرية، والتقنيات، والشراكات*. ومن خلال هذا النهج المتكامل، ينبغي على أمانة "ميثاق ميلانو لمكافحة الفساد" التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لجمع آرائهم بشأن الأدوات والإجراءات الكفيلة بتمكين هذه المؤسسات في الأبعاد الخمسة المذكورة 【19】 .

ولفهم الوضع الحالي للتعاون مع مؤسسات النزاهة، تُصنّف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات رئيسية: (المؤسسات التي تضع القواعد والمعايير)؛ المؤسسات المسؤولة عن المنع والملاحقة والردع، بما يشمل أفضل الممارسات ذات الصلة؛ المؤسسات التي تُعدّل السياسات العامة استنادًا إلى الدروس المستفادة*.ويُبرز هذا التصنيف كيف أصبحت مؤسسات النزاهة محورًا أساسيًا في السرد المتعلق بالحكومة المفتوحة. اعتادت الحكومات إنشاء مؤسسات نزاهة مخصصة، تم دمجها لاحقًا في استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد. وغالبًا ما يكون دور البرلمان، إلى جانب وحدة التدقيق التابعة له، في صميم هذه الاستراتيجيات. كما تشمل المؤسسات ذات الصلة

مكتب المراجع العام، وهيئة مكافحة الفساد، وأحيانًا مكتب المدعي العام. ويُعتبر البرلمان الوطني الجهة الأساسية لوضع القواعد والمعايير، نظرًا لامتلاكه السلطة السيادية والتأسيسية لصياغة المصادر القانونية الأولية. ومع ذلك، هناك مؤسسات أخرى، ولا سيما في المجالين الإداري والقضائي، تقوم بوضع قواعد ثانوية. وبمرور الوقت، أصبحت وحدات التدقيق البرلمانية تُستخدم بشكل متزايد في وضع مصادر ثانوية مثل *المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك*، مما يعزز دورها في دعم النزاهة العامة والسياسات الرقابية 【20】 .

أُجريت دراسة عالمية في وحدات البحوث القانونية والأنظمة القضائية التابعة للبنك الدولي، شملت عشر دول في أمريكا اللاتينية على مدى سبع سنوات، بهدف تحسين أداء مؤسسات العدالة. وأظهرت نتائج الدراسة أن "المهنيين القانونيين المعنيين يُعدّون أيضًا من أصحاب المصلحة، ويهتمون بالدرجة الأولى بالحفاظ على الامتيازات في قواعد العمل القانوني" 【21】 .

تُعد المنظمات الدولية جهات فاعلة رئيسية في العلاقات الدولية، وتؤدي دورًا محوريًا في عمليات الحوكمة العالمية. ومع ذلك، فقد شهدت هذه المنظمات في الآونة الأخيرة أزمات تتعلق بالشرعية والفعالية، نتيجة لتنامي الموجة القومية العالمية، والتي تفاقمت بسبب تأثيرات العولمة. وباستخدام أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تُعد مبادرة من الأمم المتحدة، كنموذج، تُجادل الورقة بأن جدول الأعمال العالمي التحويلي، والموجّه نحو الناس والكوكب والازدهار، يمكن أن يشكّل الوسيلة الأكثر فاعلية لتعزيز أجندة الحوكمة العالمية. وتخلص الورقة إلى أن الطغيان المزدوج المتمثل في الفقر والحروب يمكن مواجهته بشكل أكثر قابلية للقياس في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، تُشجّع الورقة جميع أصحاب المصلحة العالميين، في كل من القطاعين العام والخاص، على تعزيز شراكاتهم التعاونية، بما يُسهم في تحقيق الرؤية الطموحة لعام 2030 ضمن جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 【22】 .

### 9.2 دور المجتمع المدني في دعم مؤسسات النزاهة

من الضروري توفير بيئة مواتية للمجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ يلعب المجتمع المدني، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، دورًا مهمًا في دعم تنفيذ الاتفاقية، بفضل إشرافه، وخبرته، واستقلاليته. ومن المُؤمّل بشدة أن تستفيد الدولة النيجيرية من هذه الإمكانات. يؤدي المجتمع المدني أدوارًا متعددة في مكافحة الفساد، تشمل الجهود الوقائية والإنفاذية، إلى جانب التعاون مع الحكومات في مبادرات مكافحة الفساد، واقتراح الإصلاحات، ومراقبة تنفيذ القوانين والسياسات، وتقديم المشورة للمبلغين عن المخالفات، وبدء الإجراءات التصحيحية، وزيادة الوعي العام. يلزم قسم المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف باتخاذ تدابير تضمن قيام المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمنظمات المجتمعية، بدور فعّال في منع الفساد وتثقيف الجمهور بشأن أسبابه وخطورته والتهديدات التي يشكلها. ويمكن للمجتمع المدني أن يتواصل مع المجتمعات الصغيرة والمتوسطة لضمان استفادة الجميع من المشاركة في الاتفاقية.

ولتعزيز المشاركة الفعالة في تنفيذ الاتفاقية، ينبغي لقطاع المجتمع المدني أن يشجّع ويدعم الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، من أجل تبادل المعلومات بشكل فعّال.

كما تم التأكيد على أهمية نشر سجل عام يتضمن أسماء المالكين الحقيقيين للشركات، باعتباره خطوة ضرورية لتعزيز الشفافية. يتعين على المجتمع المدني كذلك العمل على بناء شراكات فعالة مع وسائل الإعلام، التي تُعد شريكًا رئيسيًا في التوعية ومكافحة الفساد. وتحتاج منظمات المجتمع المدني الصغيرة على وجه الخصوص إلى فرص جيدة للتواصل مع الحكومات، وينبغي أن تولي وسائل الإعلام والهيئة الإدارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اهتمامًا خاصًا باحتياجات هذه المنظمات. وفي هذا السياق، يُستحسن أن تضطلع المنظمات المحلية، التي لها وجود واسع في أنحاء البلاد، بتنسيق الأنشطة المركزية. كما يجب على المجتمع المدني أن يتبنى تعريفًا واسعًا للفساد، يأخذ في الحسبان اختلاف أشكاله من ولاية إلى أخرى، وأن تدرك الدول السياقات المحلية لظهور الفساد، حتى يتسنى وضع آليات وقائية فعّالة. وقد يؤدي التفسير الضيق للقانون إلى تجاهل الأشكال الأكثر دقة وتعقيدًا للفساد. لذا، فإن التعاون الوثيق بين الدول يمكن أن يُسهم في بناء فهم أوسع، ويُعزز من فعالية الاستجابة للفساد بجميع أشكاله 【23】 .

من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتاج الحكومات والجمهور إلى بيانات موثوقة، ضرورية، ومتاحة على نطاق واسع. وتشمل هذه البيانات ما يكشف التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي التجاري، والفساد في مشاريع البنية التحتية الكبرى. ولإنشاء قاعدة بيانات شاملة تدعم أهداف التنمية المستدامة، يجب معالجة الجوانب الأساسية لإنتاج البيانات. ويتطلب ذلك وجود آليات واضحة للمساءلة تضمن إنتاج البيانات المطلوبة، وتوفيرها بشكل متاح على نطاق واسع لتعزيز فهم تكوين الثروة، وإثراء النقاش العام حول أولويات السياسات الحكومية. كما ينبغي الالتزام بإنتاج جميع البيانات وفقًا للمعايير المتفق عليها، لجعلها أكثر قابلية للاستخدام في التحليل الفني اللازم لمتابعة العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 【24】 .

يتزايد الاعتراف عالميًا بأن الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة تشكل عناصر جوهرية لحكومة فعالة وحوكمة رشيدة. ويعكس الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هذا التوجه، إذ يسعى إلى "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، و"توفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع"، و"بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات". وتتجسد هذه الأهداف العامة في مجموعة من الأهداف التفصيلية، منها: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والحد من الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والرشوة، وزيادة الشفافية، وحماية الحريات الأساسية، وتوفير هوية قانونية للجميع، وبناء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة، وضمان اتخاذ قرارات شاملة وتشاركية وتمثيلية، وتمكين وصول الجمهور إلى المعلومات، إضافة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في الحوكمة العالمية 【25】 .

**10.2 قياس تأثير مؤسسات النزاهة على أهداف التنمية المستدامة**

كمجتمع، نواصل السعي نحو تحقيق ظروف معيشية مستدامة وعالية الجودة، تراعي الطبيعة والبشر، سواء في الحاضر أو للمستقبل. ومن هذا المنطلق، تُجسّد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الأمل في إمكانية تحقيق هذه الظروف من خلال التعاون الدولي 【24】 . وتُعد "مؤسسات النزاهة" من السمات المميزة للدول ذات الجودة المؤسسية العالية، حيث يُفترض أن تؤدي دورًا أساسيًا في منع الفساد وضمان الشفافية. وبناءً على هذه العلاقة، فإن دراسة كيفية مساهمة مؤسسات النزاهة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة تُعد ذات أهمية كبيرة، خصوصًا في السياق الاقتصادي.

إن قياس تأثير هذه المؤسسات على خطة عام 2030 يُعد أمرًا معقدًا، ويتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد لتقييم تأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وعادةً ما يتم الاستعانة بمؤشرات إحصائية وتدابير للسياسات العامة من أجل تقدير المساهمة الفعلية التي تقدمها مؤسسات النزاهة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُظهر النتائج أن هذه المؤسسات تُسهم بشكل إيجابي في التقدم نحو جميع أهداف التنمية المستدامة، وإن كانت هذه المساهمة تبدو محدودة نسبيًا، مع تركيز بارز على الأهداف ذات البُعد الاقتصادي.

وتشمل المجالات الاقتصادية التي تُسهم فيها مؤسسات النزاهة ما يأتي:- الحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.- تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية، بما يدعم العملاء في تلبية احتياجاتهم والمطالبة بحقوقهم.- تشجيع الاستخدام المنصف للموارد المالية الأساسية. -نشر الثقافة المالية وتمكين المستهلكين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.- دعم الاستثمارات التي تُسهم في تنمية المشاريع، خاصة في المناطق ذات مستويات الفقر المرتفعة.- مراقبة عمليات الائتمان والمنح وضمان الالتزام بالجدول الزمني للمشاريع.- دعم الوسطاء الماليين وخطوط الائتمان المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.- تشجيع التعاون بين الشركات، ومؤسسات المعرفة، والعملاء، وأصحاب المصلحة.- تعزيز المساواة في الأجور بين النساء والرجال، وتقليص الفجوة في الرواتب.- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز المعاملات العادلة 【26】 .

كما ان زيادة في استعادة النفايات الوظائف المعاد تدويرها جولة سنويًا. إجمالي خلايا البيانات في لوحات الدوائر المعاد تدويرها النفايات الكهربائية الوظائف البديلة بيت براءات الاختراع. النسبة المئوية للشيك الذي لم يتم التخلص منه في مكب النفايات أو حرقه. مقدار الاستثمار في كفاءة المواد وإعادة التدوير. ممارسات الشراء. إجمالي حجم إنتاج الشركة المصنوع من مصادر معتمدة في الغابات المطيرة. كفاءة موارد المنتجات والخدمات. تحسين الكفاءة في التخلص من المياه في قطاع الزراعة. تجنب فائض المياه البيئية الخصخصة وإعادة التوطين SAFE. كفاءة المياه. انخفاض في استخدام العناية بالمياه النسبة المئوية لتصريف المياه التي تتم معالجتها وإعادتها إلى البيئة. برنامج تلوث الهواء متعدد الوظائف السنوي للحد من تلوث الهواء نفقات تلوث الهواء حماية البيئة. تنفيذ تقنية إعادة استخدام المياه من

قبل مؤسسة إنتاج المنسوجات. جودة المياه. تركيز الطلب على الأكسجين الكيميائي الحيوي في المياه المصروفة إجمالي ترميز البيانات كمية مياه الصرف الصحي المصروفة إلى المحيطات. كفاءة الطاقة النسبة المئوية لاستخدام الطاقة الصناعية المستمدة من مصادر متجددة وثانوية برنامج تلوث الهواء متعدد الوظائف السنوي للحد من تلوث الهواء نفقات تلوث الهواء حماية البيئة. النسبة المئوية للقدرة الكهربائية المركبة الناتجة عن استخدام الطاقة المتجددة. زيادة في أداء إنتاجية الطاقة على أساس سنوي. النسبة المئوية لإجمالي انبعاثات الكربون في الصناعة الناتجة عن حرق الوقود السائل. قرض كفاءة الطاقة إدارة الجودة سنة العمل البيئي النسبة المئوية لإجمالي نفقات الطاقة السنوية للعميل الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة لجميع المشاريع. إجمالي مبلغ غازات الاحتباس الحراري الممول. النسبة المئوية لتمويل إمدادات الطاقة المخصصة لمصدر متجدد. تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب منطقة ضمان جودة مشروع الطاقة من خلال التخفيف من التغيير. المخاطر والفرص الناجمة عن تغير المناخ النسبة المئوية للمشاريع في المحفظة التي تم تقييمها مقابل المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية. النسبة المئوية للقيمة طويلة الأجل المعرضة للمخاطر المتعلقة بالطقس حسب قيمة إجمالي الأصول المدارة. التنوع البيولوجي البحري. متجه اتجاهي لنسبة التغير في مؤشر حساسية التنوع البيولوجي البحري من المحاكاة. تحمض المحيطات. زيادة مستوى تحمض المحيطات لكل طن من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة [27].

إن مكافحة الفساد جزء لا يتجزأ من دورة حياة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتم التأكيد على ضرورة الاستفادة بشكل مكثف من مؤسسات النزاهة لإنجاح الأهداف ومعالجة فساد موارد النظام. إن فقدان البيانات المُبلّغ عنه على نطاق واسع في تقرير التدقيق السنوي، والتفاوت الاجتماعي، وتدهور التعليم العام، والإفراط في التجريم، وعوائق المعلومات، كلها أهداف مهمة لسلوك مكافحة الفساد، إلا أن البحث في تنفيذ أهداف التنمية وتعزيزه يُعدّان شرطين أساسيين للتغيير.

## المبحث الثالث

## الاستنتاجات

دور مؤسسات النزاهة في دعم أهداف التنمية المستدامة: تؤدي مؤسسات النزاهة دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الأخلاقية. وتسهم هذه المؤسسات بشكل جوهري كبير في إنجاح الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على تعزيز السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية من خلال الحد من الفساد ودعم مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

1. تعزيز الحوكمة الرشيدة: تُعد مؤسسات النزاهة عنصرًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة الرشيدة، لا سيما من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة

وتعزيز فعالية مؤسسات القطاع العام. ويسهم هذا الدور في تحسين تنفيذ السياسات العامة، مما ينعكس ايجابًا على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية أشمل.

2. مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة: تشير الدراسة على أهمية مكافحة الفساد كعائق رئيسي أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتُعد مؤسسات النزاهة، مثل هيئات مكافحة الفساد ومكاتب التدقيق، أساسية في ضمان التزام الحكومات والشركات والمجتمع المدني بالممارسات الأخلاقية. ويعد عمل هذه المؤسسات ضروريا للحد من إساءة استخدام الأموال العامة وضمان فعالية تنفيذ السياسات.
3. تمكين المجتمع المدني: يتجلى دور المجتمع المدني في دعم وتعزيز عمل مؤسسات النزاهة، إذ تسهم مُشاركة المجتمعات في جهود الشفافية،في تحفيز الإصلاحات السياسات وتحسين الحوكمة. يُساعد هذا التمكين في تعزيز ثقة الجمهور في العمليات الحكومية، مما يُسهِّل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية.
4. التحديات التي تواجه مؤسسات النزاهة: تواجه مؤسسات النزاهة عددا من التحديات الجوهرية ،أبرزها التدخل السياسي، ونقص الموارد، وصعوبة الحفاظ على الاستقلالية في البيئات التي يسودها الفساد. وتدعو الدراسة إلى تعزيز الدعم المالي والسياسي لتلك المؤسسات، لا سيما في البلدان التي ينتشر فيها الفساد على نطاق واسع.
5. التكامل مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى: تُظهر الدراسة أن عمل مؤسسات النزاهة مُرتبطٌ بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بعدم المساواة (الهدف العاشر) والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن). من خلال تعزيز الحوكمة والحد من الفساد، تُساعد هذه المؤسسات على إرساء أساس أكثر استدامةً وإنصافًا لمبادرات التنمية الأخرى.
6. تشير هذه النتائج إلى أن مؤسسات النزاهة ليست مجرد هيئات رقابية أو تنظيمية، بل تمثل عناصر فاعلة رئيسية في احداث تغييرات هيكلية ضرورية لانجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي أساسية لضمان التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة والرفاهية العامة للمجتمعات.

### 2.3 التوصيات

1- تعزيز التعاون بين مؤسسات النزاهة على الصعيدين الوطني والدولي.
2- توفير دعم فني ومالي للبلدان النامية لتعزيز قدراتها المؤسسية.
3- تبني أساليب مبتكرة في مكافحة الفساد باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.
4- تحسين الآليات القانونية لضمان شفافية وفعالية استخدام الموارد العامة.
5- زيادة توعية الجمهور حول أهمية النزاهة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### 3.3 المقترحات

1- تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- دعم التعليم والتدريب على النزاهة وحقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
3- تطوير شراكات عالمية لمكافحة الفساد ودعم الحوكمة الرشيدة .

**4. المصادر**

[1] التركستاني & ,حبيب الله بن محمد. (2024). استراتيجية التنمية المستدامة في الوطن العربي .المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسان..88-69 ,(30)8 .
[2] Ansari, M. A. A., Sajid, M., Khan, S. N., Antohi, V. M., Fortea, C., & Zlati, M. L. (2024). Unveiling the effect of renewable energy and financial inclusion towards sustainable environment: Does interaction of digital finance and institutional quality matter?. Sustainable Futures, 7, 100196..
[3] Sajari, A., Haron, H., Ganesan, Y., & Khalid, A. A. (2023). Factors influencing the level of ethics and integrity in Malaysian public sector. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(1), 141-158.
[4] Chidozie, F., & Oluwatobi, O. A. (2017). International organizations and global governance agenda: SDGs as a paragon. Acta Universitatis Danubius. Relationes Internationales, 10(1).
[5] عدمان, دادي عدون & ,ناصر (مشرف) .(2011). شروط اعتماد التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(Doctoral dissertation)
[6] Alhashmi, A. A., Alashjaee, A. M., Darem, A. A., Alanazi, A. F., & Effghi, R. (2023). An ensemble-based fraud detection model for financial transaction cyber threat classification and countermeasures. Engineering, Technology & Applied Science Research, 13(6), 12433-12439.
[7] Heywood, P. M. (2012). Integrity management and the public service ethos in the UK: Patchwork quilt or threadbare blanket?. International Review of Administrative Sciences, 78(3), 474-493.
[8] Obaideen, K., Shehata, N., Sayed, E. T., Abdelkareem, M. A., Mahmoud, M. S., & Olabi, A. G. (2022). The role of wastewater treatment in achieving sustainable development goals (SDGs) and sustainability guideline. Energy Nexus, 7, 100112.

[9] Krauss, J. E., Jiménez Cisneros, A., & Requena-i-Mora, M. (2022). Mapping Sustainable Development Goals 8, 9, 12, 13 and 15 through a decolonial lens: falling short of 'transforming our world'. Sustainability Science, 17(5), 1855-1872.
[10] Susnjak, T., & McIntosh, T. R. (2024). Chatgpt: The end of online exam integrity?. Education Sciences, 14(6), 656.
[11] Ferrer-Estévez, M., & Chalmeta, R. (2021). Integrating sustainable development goals in educational institutions. The International Journal of Management Education, 19(2), 100494.
[12] Kaufmann, D., & Bellver, A. (2005). Transparenting Transparency: Intial Empirics and Policy Applications.
[13] Huang, Y., Shuaib, M., Rahman, M. M., Rahman, M., & Hossain, M. E. (2024). Natural resources, digital financial inclusion, and good governance nexus with sustainable development: fuzzy optimization to econometric modeling. In Natural Resources Forum. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd..
[14] Matei, A. I., & Popa, F. M. (2009). Instruments for Promotion and Assurance of Public Integrity. PUBLIC INTEGRITY: THEORIES AND PRACTICAL INSTRUMENTS, 241-294.
[15] Lino, A. F., de Azevedo, R. R., de Aquino, A. C. B., & Steccolini, I. (2022). Fighting or supporting corruption? The role of public sector audit organizations in Brazil. Critical Perspectives on Accounting, 83, 102384.
[16] ابراهيم, د. ن. ط. (2019). المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة. Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, 2019(1), 4.
[17] زهران & ,أحمد. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارن بين مصر وماليزيا. مجلة البحوث الإدارية, 42(4).
[18] Sentanu, I. G. E. P. S. (2015). Increasing trust in local government financial management and building integrity: efforts reform in Indonesia. Public Policy and Administration Research, 5(3), 206-213.

[19] الهنائي, بدرية, مأمون المراد, رياض المصري & ,منار. (2025). الحوكمة المالية ودورها في تحقيق الانضباط المالي .مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط.562-517 ,(1)37 ,

[20] Yusuf, A., Pervin, N., & Román-González, M. (2024). Generative AI and the future of higher education: a threat to academic integrity or reformation? Evidence from multicultural perspectives. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 21(1), 21.

[21] حسين عبد المعطي & ,أحمد. (2024). تَصَـوُّرُ مُقْتَـرَح لِتَطْوِيـرِ مُـدُنِ اَلتَّعَلُّـمِ فِـي مِصْـرَ عَلَـى ضَـوْءِ تَدَاعِيـَاتِ اَلذَّكَـاءِ اَلِاصْطِنَاعِـيِّ (دراسـة تحليـليـة) .مجلة كلية التربية (أسيوط).216-175 ,(10)40 ,

[22] Ndifon Neji, O. B. I. (2024). RETHINKING THE CONCEPT OF YOUTH AND ADVOCATING FOR A YOUTH DEVELOPMENT MASTER PLAN IN NIGERIA. A Publication of Department of Peace Studies and Conflict Resolution Faculty of Social Sciences National Open University of Nigeria, 62.

[23] Espey, J., Badiee, S., Dahmm, H., Appel, D., & Noe, L. (2019). Counting on the world to act: A roadmap for governments to achieve modern data systems for sustainable development.

[24] Dhahri, S., Slimani, S., & Omri, A. (2021). Behavioral entrepreneurship for achieving the sustainable development goals. Technological Forecasting and Social Change, 165, 120561.

[25] Úbeda, F., Forcadell, F. J., Aracil, E., & Mendez, A. (2022). How sustainable banking fosters the SDG 10 in weak institutional environments. Journal of Business Research, 146, 277-287.

[26] Machado, B. A. A., Dias, L. C. P., & Fonseca, A. (2021). Transparency of materiality analysis in GRI-based sustainability reports. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 28(2), 570-580.

[27] Yue, M., Lambert, H., Pahon, E., Roche, R., Jemei, S., & Hissel, D. (2021). Hydrogen energy systems: A critical review of technologies, applications, trends and challenges. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 146, 111180.